بإمكان جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في **أكاديمية ابن رشد** عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة :

www.averroespolicyforum.com

إشكالية تمويل الشركات الناشئة في الجزائر: كيف نتجنب نقائص التجارب السابقة؟

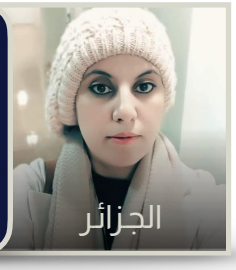
الجزائر

آمال خالي

- أستاذة جامعية، جامعة الجزائر 03، كلية علوم الإعلام والاتصال.

ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

يقوم الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال على العوائد الريعية من محروقات وغاز طبيعي أساسا، وقد أدت طبيعة الاقتصاد هذه الى أزمات متتالية اقتصادية واجتماعية نتيجة الهشاشة وسهولة الاختراق الناتجة عن قلة تنويع الصادرات.

ومثل سائر الدول النامية المحضية بتوفر الثروات الطبيعية باشرت الجزائر محاولات تنويع اقتصادها عبر تبني خيار الصناعات المصنعة سنوات السبعينيات وهو الخيار الذي أضر بطبيعة الاقتصاد الذي كانت فلاحية بامتياز في الفترة الاستعمارية والمرحلة الأولى من الاستقلال.

أما مرحلة الثمانينيات والتسعينيات فقد ثبت أن التنويع الاقتصادي لم يعد خيارا وإنما ضرورة فرضت على الجزائر حين اضطرت للاستدانة واستجابت لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين. وهكذا تراوح الاقتصاد الجزائري بين بحبوحة وضائقة مالية محاولا في كل مرة كسر الاعتماد الكلي على عوائد المحروقات دون نتائج تذكر، وها هي الأزمة المالية والاقتصادية تعود للواجهة جراء انخفاض عوائد المحروقات نتيجة التوقف شبه الكلي للاقتصاد العالمي متأثرا بوباء كوفيد 19.

نشهد اليوم بصفة أوسع تحول الاقتصاد العالمي الى التكنولوجيا والرقمية وتحول الدول الى الاهتمام بالشركات الناشئة التي أثبتت قدرتها على تغيير ملامح الاقتصاد الدولي، فصار لزاما أن يقترن هدف تنويع الاقتصادات الوطنية بصعود الشركات الناشئة وتشجيعها، وهذا ما تسعى اليه الجزائر، اذ تتوالى الخطب الرسمية المؤكدة على المراهنة على هذا الفاعل الاقتصادي وتترافق معها إجراءات المرافقة القانونية والتقنية والمالية.

إن المتتبع للحالة الجزائرية مدرك لكون هذه المبادرة ليست الأولى من نوعها، بل سبقتها مبادرات منها تجربة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تزامنت مع الارتفاع الهائل لمداخيل المحروقات سنوات الألفينيات، وأقل ما يقال لتقييم هذه المبادرة هو كونها لم تحقق النتائج المرجوة منها، اذ أفضت غالبية المشاريع لإفلاس أصحابها وعجزهم عن سداد أقساط الديون وبيع العتاد واستخدام أموال القروض في غير ما خصصت له... وتحاول الدولة بسياسات مشابهة تدارك هذه التجربة من خلال انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والذهاب لتشجيع المبادرة الفردية إضافة لتبني الشركات الناشئة، لكن في ظروف مالية مختلفة.

ان الوقوف على نتائج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة يجعلنا نقف على نقص فعالية المقاربة الوطنية لتنشيط الاستثمار، فهذه النتائج مردها لغياب المنطق الاقتصادي وتخلف البيئة الاقتصادية وفسادها لاسيما من حيث العنصر

البشري. ان الدور الذي يراد للشركات الناشئة لعبه لتحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة لا يمكن أن يتم في نفس البيئة، كما أن تمويل الدولة ومساعداتها للمستثمرين أمر جيد لكنه غير كاف والمبالغة فيه مضرة، لذا يجب دفع الشركات للبحث عن التمويل الخاص ومساعدتها بتدارك نقائص المحيط العام «écosystème ».

الإشكالية

لماذا يجب تشجيع التمويل الخاص للشركات الناشئة في الجزائر؟ وكيف ؟

الفرضيات:

- اعتماد الشركات الناشئة على مساعدات الدولة لتمويلها غير كاف ويتنافى وفلسفة المبادرة الفردية
- تشجيع التمويل الخاص للشركات الناشئة يتطلب إعادة النظر في البيئة الاقتصادية Ecosystème بصفة عامة.

السياق العام

قراءة نقدية لطرق تمويل الشركات في الجزائر: من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الشركات الناشئة

عملت الجزائر في تجاربها السابقة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث أليات للتشجيع على الاستثمار منها: المجلس الوطني للإستثمار CNI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والشباك المركزي الوحيد، صندوق دعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، آلية القرض المصغر ANGEM، والية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة...

ومن أشكال الدعم المالي لأصحاب المؤسسات الحصول على اعانات مالية كتلك التي قدمتها ANSEJ في شكل قروض تمنحها الوكالة لوحدها أو بالشراكة مع البنك مع تحملها جزء من فوائده تضاف الى مساهمة المستفيد من القرض. كما استفادت الشركات من تسهيلات جبائية وشبه جبائية مهمة خلال فترة تنفيذ وإنجاز المشاريع ومنها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البنايات، والاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة. وتستفيد المؤسسات المصغرة خلال فترة التشغيل والإنتاج من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

رغم هذه التدابير، لم تتمكن الشركات المدعمة من تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، لا بل ويواجه أكثر من 40% منها إجراءات الإفلاس والمتابعة القضائية. وإذا ما أردنا تلخيص اسباب محدودية مخرجات هذه التجربة، فتتمثل أساسا في عدم دراسة جدوى المشاريع والابتعاد عن المنطق الاقتصادي، اذ تمت أغلب الاستثمارات في قطاعات متشبعة وهذا لعدم توفر دراسات للسوق وبطاقية اقتصادية وطنية وغياب المعلومات وعدم تحديثها، وهو ما يستمر لغاية الساعة.

كما يعود هذا الإخفاق للعامل البشري اذ يغيب التكوين لدى الكثير من حملة المشاريع ناهيك عن ضعف القدرة على التسيير، ولعبت البيروقراطية والفساد دورا كبيرا في فشل المؤسسات حيث فرض على المستفيدين من القروض التعامل مع ممونين يتعاملون بتجهيزات رديئة أو مغشوشة ما يدفع بالمستثمر لإنفاق كل أمواله لشراء معدات جديدة أو إصلاحها...

رغبة في استدراك هذا الوضع تقرر بعث روح المقاولاتية في الشركات الراغبة في الحصول على الدعم وهذا باستبدال أعمال وكالة ANSEJ بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لكن بخفض نسبة مساهمة صاحب المشروع من 75 % و 80 %الى 50% من رأسماله.

بالتوازي تم اشتراط نفس نسبة المساهمة المالية على أصحاب الشركات الناشئة أو مشاريعها،كما تعهدت الدولة بتوفير تسهيلات مالية مشابهة لتلك المضمونة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عبر خلق الصندوق تمويل الشركات الناشئة

Algeria Start-up found: وهو صندوق استثمار عمومي تشارك فيه لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إضافة الى ستة بنوك عمومية، ويقدم الصندوق تمويلا عن طريق المساهمة، أي أنه يعتبر شريكا مساهما في الشركة يتحمل الأرباح والخسائر، ويقع على عاتقه السعي نحو الشركات التي يتوسم نجاحها بغرض تمويلها. وتتدخل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB في تمويل صندوق دعم الشركات الناشئة، وتلعب دور الضامن بين أصحاب الشركات والمدخرين وتتدخل في باقي طرق التمويل.

الجدير بالذكر أن مهمة الحصول على دعم هذه الصناديق يقع، عالميا، على الشركات الناشئة أو حملة الأفكار وغالبا ما تعتمد هذه الصناديق على أموال الخواص، لذلك فهي انتقائية جدا في عملية التمويل.

كما تم خلق غرفة التميز compartiment d'excellence على مستوى بورصة الجزائر من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وذلك لتشجيع الشركات الناشئة على الدخول الى البورصة حين وصولها الى درجة من النضج والاستقرار المالي وبغرض رفع رأس المال أو طرح الأسهم لإعادة الاستثمار.

ويشمل المرسوم التنفيذي رقم 20 /254 المؤرخ في 15/09/2020 المؤرخ في 15/09/2020 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، جملة من التدابير لمساعدة الشركات في مرحلة التمويل، لاسيما عبر الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال.

وعلى غرار تجربة ANSEJ تستفيد الشركات الناشئة من دعم الدولة بصفة غير مباشرة «subvention indirecte» عن طريق الاعفاء من بعض الضرائب التي لا تتماشى وطبيعتها أو التي تثقلها كاهلها ماديا كالضريبة على النشاط المهني TAP، وكذا تعفى في فترة حملها لوسم الشركة الناشئة من الضريبة على الدخل الاجمالي IRG والضريبة على الأرباح السنوية IBS وكذا الرسوم على القيمة المضافة TVA وتخفيف الرسوم الجمركية في حال استيراد عتاد متعلق بإطلاق الشركة ونشاطها.

وجود تمويل الدولة ومساعداتها جيد لكنه غير كاف والمبالغة فيه مضر، كما تبقى الشركات غير قادرة على الوصول للتمويل الخاص وهذا لأسباب متعلقة بنقائص المحيط العام «écosystème ».

أسباب محدودية التمويل الخاص للشركات الناشئة

يمكن رصد جملة من العلل التي يعرفها المحيط والتي من شأنها التأثير على تمويل كل مبادرات الاستثمار:

عدم توفر رأس المال المخاطر الذي قد يكون مصدره اما مستثمرون ورجال أعمال)صناديق، تأمينات...(وهذا عبر المساهمة مباشرة في رأس مال الشركة أو عبر شركات رأس المال التي تضم مساهمات رجال الأعمال، البنوك، شركات التأمين، مؤسسات وسلطات عمومي.

وتعتبر شركات رأس المال شبه غائبة باستثناء الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP والشركة المالية للاستثمارات والمساهمة في التوظيف SOFINANCE بالإضافة الى ضآلة قدراتهما التمويلية وصغر مجال تدخلهما، كما أن أنجع هذه الشركات في التجارب الدولية هي تلك الممولة من الخواص فيما تفتقر الجزائر لهذه المبادرات.

كما يشح التمويل الخاص ويكاد ينعدم المستثمرون الملائكيون في البيئة الاقتصادية الجزائرية مفضلين الاستثمار في مجالات مأمونة ومن أبرزها العقارات. وتحول الحواجز النفسية المبنية على الخوف من الاستثمار دون المخاطرة برأس المال في المشروعات العادية ناهيك عن الاستثمار عال الخطر في الشركات الناشئة، وهذا نظرا لتعقيد المناخ الإداري وسوء نوعية مناخ الأعمال التي تقف عائقا أمام فكرة خلق الثروة ككل، والدليل أن رغم توفير تسهيلات قانونية للمستثمرين الأجانب والوطنيين احتلت الجزائر حسب تقرير مؤشر مناخ الأعمال Doing busness 2020 المركز 157 من بين 190 دولية من ناحية جاذبية الاستثمارات.

ومن الحواجز الكبرى الناتجة عن هذا المناخ فقدان الثقة لدى الناس عامة والمستثمرين خاصة، فحسب دراسة أجريت سنة 2016 يظن 34% من

المستطلعين أن كل أو أغلبية القطاع العام متورطون في الفساد، وتصدر قطاع الضرائب القطاعات الأكثر فسادا حسب المستطلعين بنسبة 40 %، ثم أعضاء البرلمان والمسؤولون الحكوميون وأعضاء المجالس المحلية 39%، ثم مديرو الشركات ب 37% والرئيس ورئيس الوزراء 31%، ثم القضاة بنسبة 28 %. والمشاركة المهمة في الحراك الشعبي دليل على جو الامتعاض العام في كافة مناطق الوطن ومن كل القطاعات.

غياب التمويل التشاركي CROUNDFOUNDING : وهو التمويل من طرف العامة أو التمويل الجماعي الذي يلجأ اليه صاحب الشركة وخصوصا تلك الموجهة للمستهلك النهائي وذلك ببيع المنتج قبل انتاجه بغرض الاستفادة من أسعار ترويجية. يحتاج هذا النوع من التمويل للوصول الى حشد كبير من الخواص)الأفراد(أو الشركات من خلال منصات ترويجية عبر الأنترنت وهو أمر يتطلب الربط الجيد بشبكة الأنترنت وتوفر الثقة في المعلومات المتوفرة حول الشركة ومصادر رؤوس الأموال، وهي أمور لا يتوفر أغلبها.

ورغم أن الجزائر قد اعتمدت التمويل التشاركي عبر قانون المالية التكميلي 2020، غير أن هذا النوع من التمويل ليس مألوفا في الجزائر وغير محبذ بسبب شيوع تداول الأموال في السوق الموازية والافتقاد لثقافة التمويل التشاركي عبر طرح أسهم الشركات في السوق المالي)البورصة (الراكد، كما قد يرجع للخلفية الثقافية والدينية التي تتحفظ على التعامل الربوي بالاستثمار بفائدة.

حول العلاقة بين اصلاح النظام البيئي لنشاط الشركات الناشئة وتمويلها:

نرصد في هذه النقطة بعض الاختلالات في النظام البيئي الذي تنشط فيه الشركات والتي من شأنها التأثير على وصولها للتمويل ونقترح تصورا لكيفيات تداركها.

1- ضرورة توفير الشكل القانوني الملائم للشركات الناشئة:

قد تمثل مساهمة المستثمرين مباشرة في رأس مال الشركة متنفسا أو حلا لنقص سيولة الشركة الناشئة، غير أن الاطار القانوني الملائم لمثل هذه الشركات غير متوفر لحد الساعة. اذ تأخذ الشركات إما صفة شركة ذات شخص وحيد ومسؤولية محدودة EURL أو شركة ذات مسؤولية محدودة SARL وهي شركات أشخاص أما شركة مساهمة SPA فهي شركة أموال لكنها لا تلائم طبيعة الشركة الناشئة لاسيما في بداياتها أي قبل إمكانية استئنافها)بيع الحصص(. لذلك يفترض مراجعة القانون التجاري الجزائري باستحداث شكل جديد أكثر تبسيطا للتمويل وهو شركة الأسهم المبسطة SPA.S

2- توفير الإطار القانوني للعمل الحر أو المستقل freelancing:

ان ثقافة العمل الحر أو المستقل غير شائعة في الجزائر، حيث ينشط أغلب العاملون بطريقة حرة بشكل غير مصرح وهم غير قادرون على التصريح بنشاطهم، الأمر الذي يعرضهم لإشكاليات قانونية وتقنية. قانونيا، يندرج العمل الحر في إطار التجارة الالكترونية E_Commerce . يسمح هذا النوع من النشاط بتجاوز الحاجة لتخصيص محل تجاري والاكتفاء بشهادة اقامة، فينشط صاحب العمل في شكل شركة ذات شخص وحيد ومسؤولية محدودة مصرح بها لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، كما يسمح بالحصول على سجل تجاري مؤقت لمدة 6 أشهر ما من شأنه تخفيف الحاجة للتمويل وتجاوز المشاكل المالية والإدارية والضريبية. المطلوب هو توفير حيز قانوني خاص بالعمل الحر في اطار التجارة الالكترونية من شأنه تخفيف العبء على الناشطين والتعريف بهذا الحيز لدى الشباب من أجل تحفيزهم للعمل في إطاره، هذا سيغنيهم عن الكثير من المصاريف والبحث عن التمويل.

3- الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع كأصول للشركة:

تعتبر مسألة حماية الملكية الفكرية ضرورة لحماية ابداعات الشركة وابتكاراتها واختراعاتها وبالتالي زيادة حظوظ الشركة في الحصول على تمويل وسوق أوسع لمنتجاتها. فكما يشكل عنصر الاختراع والابتكار شرطا قبليا في الحصول على علامة شركة ناشئة وبالتالي الحصول على امتيازات ومنها التمويل العمومي حسب ما تنص عليه المادة 17

من المرسوم التنفيذي رقم 20 /254، تؤكد دراسة أجريت سنة 2016 في الولايات المتحدة الأمريكية، علاقة امتلاك براءات اختراع بالوصول لرأس المال الاستثماري، بنسبة 67% كما أن 40% من جميع الشركات الناشئة كانت تمتلك براءات اختراع، و80% من تلك الشركات التي تتلقى تمويل رأس مال استثماري تمتلك براءات اختراع. لذلك يجب تشجيع الشركات على تسجيل براءات اختراعها وهذا بزيادة التوعية القانونية وتخفيض كلفة إجراءات التسجيل.

4- تسهيل انتقال رؤوس الأموال وتشجيع التمويل من طرف DIASPORA

تخضع عملية تحويل الأموال من والى الجزائر الى رقابة كبيرة واعمال بعض الاجراءات التي تثني عن تحويل الأموال، فقد يواجه زبائن البنوك تعليق تحويل العملة الصعبة الى الدينار من أجل سحبها بسعر الصرف الرسمي الذي يقل كثيرا عن سعر الصرف في السوق الموازية، وهذا ما يشجع نشاط الصرف الموازي، كما تكثر الاجراءات البيروقراطية كالاشتراط على الزبون ملء استمارة توضح المبلغ المراد سحبه ونوع الورقة ومصدر المبلغ، ناهيك عن شرط الترخيص لتحويل الأموال الى الخارج مهما كان سببها ولو كانت أرباح استثمار أجنبي.

ومن بين نتائج هذه السياسة الرقابية المشددة، احجام المهاجرين عن تحويل أموالهم نحو الجزائر بالطرق الرسمية، بل يتم التحويل عبر قنوات غير رسمية، فلا تتجاوز تحويلات المهاجرين الجزائريين 2 مليار دولار سنويا، يحول حوالي 60 %منها بطريقة غير رسمي، كما أن معظمها يذهب للاستهلاك ولا يمكن اعتبارها رؤوس أموال بالضرورة.

5- رقمنة الاقتصاد وعصرنة البنوك:

يقوم الاقتصاد الحديث على الرقمنة والمعرفة، لذا لا يمكن للشركات الناشئة أن تنمو في بيئة غير رقمية، نظرا لطبيعة نشاطها. تعتبر النقائص التقنية في البيئة الاقتصادية الجزائرية مثبطة لنشاط الشركات الناشئة، اذ يعتبر النظام المالي والإداري غير متطور وضعيف الرقمنة إضافة الى نقص الخدمات المصرفية الالكترونية وصعوبة الوصول الى الدفع الالكتروني، والدليل أن أغلب الشركات الناشئة في الجزائر يعتمدون الدفع عند التسليم أو القيام بالخدمة.

حسب أرقام سنة 2018، احتلت الجزائر المرتبة 130 بين 193 دولة عالميا من حيث مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية UN.E-gov-development Index، وتظل تعاني من نقائص في البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تحتاج للتطوير والعصرنة على غرار تحسين سرعة الأنترنت والألياف الضوئية وتدعيم مراكز البيانات وربط المناطق المعزولة بالأنترنت وتخفيض التكلفة.

إضافة الى هذا التأخر التكنولوجي يضاف نقص عصرنة قطاع البنوك وقلة عدد البنوك الخاصة، فمعظم البنوك العاملة في الجزائر تتركز في يد القطاع العام وتستفيد من التمويل العمومي ما يؤثر على عنصر المنافسة بينها وإمكانية اللجوء اليها للتمويل، وتنعدم وكالات البنوك الجزائرية خارج الوطن، ويقل عدد الوكالات بالنسبة لعدد الأفراد داخله، اذ تحصي الجزائر 10 وكالات لكل 100 ألف شخص بالغ فيما تتوفر تونس والمغرب على 10 و 14 وكالة على التوالي لنفس العدد.

وفي الختام، من المعلوم أنه يقع على عاتق كل شركة مهما كان نوعها الاعتماد على قدراتها ومؤهلاتها من أجل البدء والبقاء. ورغم الوضعية الخاصة للشركات الناشئة التي تجعلها تحظى بعناية الدول وبمعاملة تفضيلية لحمايتها في مراحلها الأولى الا أن هذا لا يعني الافراط في الاعتماد على الدعم، والتجارب الجزائرية السابقة دليل على المفعول العكسي للرعاية المفرطة.

يتطلب بعث الشركات الناشئة وغيرها من الشركات في الجزائر وحملها على لعب دور فعال في تنويع الاقتصاد الوطني إعادة النظر في طرق التمويل المتوفرة والمحتملة وهذا بتشجيع التمويل الخاص من خلال اشراك رؤوس الأموال الخاصة، فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتوفير قدر أكبر من الشفافية والانفتاح وتدارك نقائص المناخ العام للاستثمار والمحيط البيئي بالأخذ بعين الاعتبار المعطيات المالية والاقتصادية وكذا الثقافية والاجتماعية.

التوصيات

1- تشجيع التمويل من طرف الخواص بتحسين مناخ الاستثمار وتحديث الأطر القانونية لرؤوس الأموال المخاطرة وأشكال الشركات وأوجه المساهمة وهذا بتعديل القوانين وعلى رأسها القانون التجاري،

2- توفير سوق مالية كفؤة وفعالة والقضاء على سوق الصرف الموازي عن طريق تجريم التعامل فيه والدفع بالأموال الموجودة في الأسواق الموازية الى الدورة الاقتصادية الرسمية بتطوير القطاع البنكي،

3- تعميم الرقمنة والأتممة لا سيما الدفع الالكتروني E. commerce, E.banking

4- تشجيع التمويل الأجنبي ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين مناخ الاستثمار وتحرير حركة رؤوس الأموال من العملة الصعبة من داخل الوطن الى خارجه والعكس،

5- تفعيل وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية للحصول على قروض طويلة الأجل من جهات أجنبية سواء حكومات أو مؤسسات وهيئات والتوصل الى هبات واعانات مالية وتسهيلات وشراكات...

6- إزاحة التعقيد الإداري في وجه التمويل بالتخلي عن شرط الاذن المسبق للاستثمار للخواص الوطنيين،

7- تشجيع الجالية الجزائرية في المهجر Dias power على المشاركة في التمويل عبر المال، الخبرة والتكنلوجيا عن طريق إجراءات تحفيزية، فتح فروع للبنوك الوطنية في مناطق تركيز الجالية بالخارج.

المراجع

- المرسوم التنفيذي رقم 20 /254 المؤرخ في 15/09/2020 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها.
- مصطفى بورنان، علي صاولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة) حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة(، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 11، ع 01 (2020) ص.ص: 148.131
- طيبي بومدين، لعمري خديجة، إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وأليات دعمها: التمويل برأس المال المخاطر كنموذج) دراسة حالة (SOFINANCE et ASICOM. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 07، ع 03، (2020)، ص.ص: 518.501
- كلثوم فرحات، معيد عبد اللاوي، رأس المال المغامر البديل الأمثل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر شركة SOFINANCE نموذجا، journal of economic growth and entrepreneurship JECE، مجلد 05، رقم 01، (2020)، ص.ص: 159.145
- الأغا تغريد، حشماوي محمد، أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة)دراسة حالة الجزائر(. مجلة المدبر، ع 03، جوان 2016، ص.ص: 16.07
- حبيب قنوني، حركة رووس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية(1990-2018) . مجلة التنظيم والعمل، مجلد 8، ع 3، 2020. ص.ص: 111_124
- تشخيص النظام البيئي للشركات الناشئة في الجزائر، لجنة الشركات الناشئة التجمع الجزائري للناشطين الرقميين، أكتوبر 2020 PDF/
- موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، على موقع: https://startup.dz/pour-les-startups/
- للاطلاع: الوكالة الوطنية للأنباء، انطلاق في عملية تمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة من طرف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، نشر بتاريخ: 22/01/2021 ، متوفر على موقع: https://www.aps.dz/ar/economie/100268-2021-01-22-07-33-06 ، أطلع عليف في 21/05/2021.

- موقع التلفزيون الوطني الجزائري، بن موهوب: التمويل التشاركي حل ابتكاري، يطور المشاريع وعلى الخواص الدخول في البورصة، نشر بتاريخ 17/05/2020 على موقع: https:// www.entv.dz/ ، أطلع عليه بتاريخ: 20/05/2021

- موقع بوسيل، براءات الاختراع من وسائل تأمين وتحصيل الاستثمار، نشر بتاريخ 31/05/2016 على موقع: https://lusailnews.net/article/ knowledgegate/success/31/05/2016، اطلع ليه بتاريخ 20/06/2021.

- محمد بنكاسم، ماذا تقول التقارير عن الفساد في الجزائر. موقع قناة الجزيرة، نشر بتاريخ 28/03/2019 على موقع https:// www.aljazeera.net/news/politics/ 2019/3/28 ، اطلع عليه في 20/06/2021.

- Le cadre juridique et réglementaire des start-up en Algérie, Droit au débat, Emission télévisée sur legal doctrine TV, sortie le 08 /02/2021 , disponible sur le lien : https://www.youtube.com/ watch?v=Jv8wP6Xb328 , consulté le 29/05/2021

- Débat : nouveaux dispositifs de financement des trartup, ennahar TV, mis en ligne le 05/10/2020 sur le site : https://www.youtube.com/watch? v=8_Ca0goYiMw , consulté e, date du : 19/05/2021

- Samira takharboucht, le quotidien la nouvelle république, il sera baptisé «le compartiment d'excellence» un compartiment de financement des starts-ups sera lancé par la COSOB, numéro : 7073, mis en ligne le 29/05/2021, sur le site : https://www.lnr-dz.com/2020/10/04/il-sera-baptise-le-compartiment-dexcellence/ , consulté le : 29/05/2021